في فلسطين المحتلة، «ممّا يعزز التوجّه نحو الحرب في المنطقة» (**المصدر نفسه**). في الاطار عينه، اتفقت الصحافة الفلسطينية في القدس على تأكيد اتجاه الاوضاع السياسية نحو الجمود خلال المرحلة المقبلة. فكتب بعضها ان حكومة شامير آخذة في الاندفاع، تدريجياً، نحو الحرب. وتوقع ان تطلق الحكومة الاسرائيلية حملة شعارات مضلّلة بهدف التغطية على تحركاتها العدوانية. وحذّرت صحف «الفجر» و«القدس» و«الشعب» و«الطليعة» و«النهار» من حملة كهذه، مؤكدة ان المبادرة السلمية الفلسطينية لن تتراجع أمام التطرف الاسرائيلي. في هذا الصدد، كتبت «الطليعة» ان «من المنتظر ان تشهد الساحة السياسية حملة ديماغوجية تشنّها الحكومة الاسرائيلية الجديدة لتغطية حقيقتها اليمينية المتطرّفة، وانغلاقها على نفسها، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات والمواقف الدولية، في الشرق وفي الغرب على حدّ سواء». وأضافت، ان مثل هذه الحملة يستخف بالرأي العام العربي، والدولي، من خلال الافتراض انه لم يقرأ برنامج الحكومة الاسرائيلية، ولا يفهم حقيقة تركيبها ومواقف الكتل المشكّلة لها (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **الطليعة**، القدس، ١٥/٦/١٩٩٠). أمّا «الفجر»، فرأت «ان نغمة السلام المزيّفة التي كانت تُنشر في اسرائيل، خلال السنة الماضية، تلاشت، لتبرز مكانها صيحات الاخطار والكوارث. ومع ان شامير يحاول، الآن، العودة الى اسلوبه القديم بتكرار تلك النغمة، كسباً للوقت، الّا ان أي وقت جديد تكسبه [حكومته] الجديدة لن يحقق، في الواقع، سوى الاقتراب الاكثر سخونة ورعباً من فوّهة بركان الحرب» («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**)؛ وبالتالي، فثمة «فرصة» أمام الفلسطينيين ليتركوا العالم يرى الوجه القبيح لاسرائيل، كما رأى د. ممدوح العكر (داود كتّاب، «تخوّف من الاسوأ»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٧٨، ٢٢/٦/١٩٩٠)، الامر الذي قد يظهر، بصورة واضحة، خلال الشهور القليلة المقبلة.

وسط هذه الاجواء، والتفسيرات، والتوقعات، برز من دعا الى «التعاطي الواقعي» مع المتغيّرات الجديدة في اسرائيل. فقد ذكر رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، ان أساس الموقف من الحكومة الاسرائيلية الجديدة تحدّده الخطوات العملية لهذه الحكومة؛ «فاذا اتجهت نحو السلام، فاننا جاهزون له؛ واذا عمدت الى محاولة كسر الانتفاضة، فلن تنجح» («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**). غير ان تسارع الاحداث، فور تشكيل الحكومة الاسرائيلية، وبعده، لم يترك وقتاً طويلاً للتعرّف على الكثير من خطواتها المقبلة، واختبار مواقفها. فقد جاءت الاحداث لتؤكد وجهة التصعيد الذي تتجه نحوه الاوضاع عموماً. فبعد يوم على حصول حكومة شامير على ثقة الكنيست، بتاريخ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٠، أطلق ضابط اسرائيلي قنابل غاز داخل عيادة للاطفال تابعة لوكالة غوث اللاجئين (اونروا). وأكدت مصادر الوكالة والعاملين في العيادة اصابة مئة وستين طفلاً بحالات اغماء واختناق (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). وكان ذلك مؤشراً كافياً الى نوعية الاجواء التي تشكّلت فيها الحكومة، وما تنذر به مستقبلاً. وقد شدّد د. سري نسيبة على المخاطر المحتملة، قائلاً ان «ليس [لديه] شك في ان الحكومة [الاسرائيلية] الجديدة سوف تقوم بتوفير المستوطنات للمهاجرين الجدد، خصوصاً في منطقة القدس، [حيث] يؤدي هذا الى اثارة غضب الفلسطينيين، الذي سيقابَل، بدوره، برد فعل اسرائيلي عنيف. عند ذلك، سوف يتصاعد مستوى العنف بطريقة لن يتمكّن أي من الطرفين من السيطرة عليه. فالمتطرفون في اسرائيل سوف يغذّون [بأعمالهم] المتطرفين الفلسطينيين، وسوف تتّسع دائرة العنف» (**المصدر نفسه**). وبمعنى آخر، فان الحكومة الاسرائيلية الجديدة سوف «تُشَوْرن» الصراع، أي تعطيه طابع ومواصفات الممارسات العدوانية التي عرف بها وزير البناء والتجارة في الحكومة الجديدة، اريئيل شارون، الذي سوف يظهر قوته من خلال الليكود، ويتقدّم بمطالب كبيرة وخصوصاً في ما يتعلق بكيفية تعاطي الحكومة مع الانتفاضة (**المصدر نفسه**). وقد سبق لشارون ان استغل ظروفاً مشابهة، في العام ١٩٨٠، عندما عُيّن وزيراً للدفاع، بعد استقالة عيزر وايزمان. ففي العام ١٩٨١، أعلن شارون عن انه سيقوم بنقل، وتحريك، نقاط المراقبة العسكرية في المناطق المحتلة، ويضع معايير أمنية جديدة. وفي شباط (فبراير) ١٩٨٢، بدأ، ومن خلال «الادارة المدنية» المشكّلة آنذاك،